تمهيد

تم تخصيص هذا الفصل لإلقاء الضوء علي دراسات الجدوى القانونية للمشروع وذلك من خلال توضيح مفهوم وعناصر هذه الدراسات ، وبيان الدراسات الخاصة بتحديد الموقف القانوني للدولة من المشروع ، فضلا عن توضيح الدراسات الخاصة بتحديد الشكل القانوني لهذا المشروع.

وفى ضوء ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل ليشمل دراسة الموضوعات الأساسية التالية :

أولاً : مفهوم وعناصر دراسات الجدوى القانونية .

ثانياً : دراسات تحديد الموقف القانوني للدولة من المشروع .

ثالثاً : دراسات تحديد الشكل القانوني للمشروع .

ونتناول كل موضوع من هذه الموضوعات بالدراسة والتحليل فيما يلي:

أولاً : مفهوم وعناصر دراسات الجدوى القانونية :

تمثل دراسات الجدوى القانونية للمشروع النوع الثاني من دراسات الجدوى الشاملة ، ويقوم بها خبراء متخصصون في مجالات قوانين وتشريعات الاستثمار وذلك بغية الوصول إلي تحديد العلاقة بين كل من المشروع المقترح والتشريعات والقوانين المختلفة المنظمة لنشاط هذا المشروع والمؤثرة فيه.

وفي ضوء ذلك فإن دراسات الجدوى القانونية تسعي إلي الإجابة عن سؤال أساسي يتعلق بتحديد ما إذا كان يمكن تنفيذ المشروع في إطار القوانين والتشريعات الاستثمارية المعمول بها في الدولة أم لا ؟

وبالتالي فالدراسات القانونية تعمل أساساً من خلال تحليل عنصرين رئيسيين، يتمثل الأول منهما في تحديد الموقف القانوني للدولة من المشروع ، بينما يتمثل العنصر الثاني في تحديد الشكل القانوني لهذا المشروع ، وهذا ما سوف نتناوله في الموضوعين التاليين.

ثانياً : دراسات تحديد الموقف القانوني للدولة من المشروع :

يمكن تحديد الموقف القانوني للدولة من المشروعات المختلفة من خلال تحديد وتحليل القوانين والتشريعات الخاصة بعمليات الاستثمار في هذه المشروعات والتي توضح المزايا والحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تمنحها الدولة للمستثمرين ، وكذلك تحديد القيود التي تفرضها عليهم وذلك عند قيامهم بإنشاء وتشغيل مشروعاتهم .

وفي ضوء ما تقدم فإن الدولة تتدخل بصورة أو بأخرى في تنظيم النشاط الاقتصادي فيها ، حيث قد يكون هذا التدخل كاملاً عن طريق امتلاك وسائل الإنتاج ، كما قد يكون التدخل جزئياً عن طريق إمتلاك الدولة لنوع معين من المشروعات أو جزء من رأس مال بعض هذه المشروعات.

ومما لاشك فيه أن هذا التدخل من الدولة قد يعطي تسهيلات للمشروع أو قد يضع عليه قيوداً ، وكل من هذه التسهيلات وتلك القيود تؤثر ولاشك علي نشاط المشروع ، حيث تؤثر علي أمواله المستثمرة وعلي إيراداته ومصروفاته ، وتؤثر بالتبعية علي العائد علي هذه الأموال المستثمرة .

ولذلك فإنه يجب علي من يقومون بإعداد دراسات الجدوى القانونية للمشروع سواء كانوا مستثمرين أو مسئولين عن إدارته – أن يهتموا بتحديد موقف الدولة من هذا المشروع وذلك منذ إنشائه وطوال فترة تشغيله ، ففي البداية يلزم لهؤلاء أخذ موافقة الدولة علي ممارسة نشاط هذا المشروع.

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد أن نشاط المشروع المقترح إنشائه لابد وأن يتفق مع نظام الدولة ، حيث يلزم أخذ موافقة هذه الدولة عليه ، فمثلاً لاتوافق دولة ذات نظام إسلامي علي فكرة إنشاء وتشغيل مشروع لإنتاج الخمور أو تعليب لحم الخنزير ، بينما قد يصلح إنشاء هذه المشروعات وتشغيلها في بعض البلاد ذات النظام الرأسمالي.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري فإن علي من يقومون بإعداد دراسات الجدوى القانونية للمشروع أن يحددوا مختلف أنواع التسهيلات التي ستمنحها الدولة لمشروعهم هذا ، وأن يحددوا أيضا مختلف أنواع القيود التي ستفرضها هذه الدولة علي ذلك المشروع أثناء الإنشاء والتشغيل ، وأن يعرفوا الآثار الاقتصادية لهذه التسهيلات وتلك والقيود.

وقد خصصنا هذا الجزء لتوضيح هذه التسهيلات وتلك القيود وذلك من خلال دراسة العنصرين الرئيسيين التاليين [1] :

1ـ تسهيلات الدولة للمشروعات.

2ـ قيود الدولة المفروضة علي المشروعات.

ونتناول هذه التسهيلات وتلك القيود بالدراسة والتحليل فيما يلي :

1ـ تسهيلات الدولة للمشروعات:

تعطي الدولة بعض التسهيلات لتشجيع وتحفيز المستثمرين علي إنشاء المشروعات التي تعتمد عليها خطة التنمية الاقتصادية في الدولة ، وبطبيعة الحال فإن هذه التسهيلات تختلف من دولة إلي أخري ، كما أنها تختلف داخل الدولة الواحدة باختلاف القطاعات وباختلاف أنواع الصناعات وحسب أهمية كل منها في خطة التنمية الاقتصادية.

وتوجد العديد من أنواع التسهيلات التي تمنحها الدولة للمشروعات، وتتمثل أهم هذه التسهيلات فيما يلي:

أ- التسهيلات الخاصة بالضرائب .

ب- التسهيلات الخاصة بالرسوم الجمركية .

جـ- التسهيلات النقدية .

د- التسهيلات العينية .

هـ- التسهيلات الخاصة بالنقل .

و- التسهيلات الخاصة بتوفير الطاقة .

ز- التسهيلات الخاصة بإجراء البحوث وإعداد المهارات .

ونوضح هذه التسهيلات بشيء من التفصيل فيما يلي :

أ- التسهيلات الخاصة بالضرائب :

تسعي الكثير من الدول وبخاصة النامية منها إلي تشجيع وتحفيز أصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية علي استثمار أموالهم في مشروعات لديها وذلك حتى يمكنها من تدعيم وتنمية قطاعها الصناعي .

وحتى تتمكن تلك الدول من تحقيق ذلك فإنها تمنح هؤلاء المستثمرين إعفاءات ضريبية ، وقد تقتصر هذه الإعفاءات عادة علي الأرباح التجارية التي تحققها مشروعاتهم وذلك استثناء علي القواعد المقررة في قوانين الضرائب المعمول بها في تلك الدول ، وتتراوح فترة الإعفاء الضريبي في العادة ما بين خمس وعشر سنوات .

وتؤثر الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة لتلك المشروعات تأثيراً كبيراً علي العائد علي رأس المال المستثمر في تلك المشروعات ، حيث تؤدي إلي زيادته علي أساس أنه لن تخصم من الأرباح ضريبة الأرباح التجارية والتي تمثل جزءاً كبيراً من الأرباح ، ويمكن أن نبين هذا التأثير من خلال توضيح المثال التالي:

مثال :

قدرت قيمة مجموع الأصول المستثمرة في إحدي المشروعات الصناعية بما يعادل 5.500.000 جنيه ، هذا كما قدرت الأرباح المحققة بما قيمته 1.100.000 جنيه ، فإذا علمت أن الدولة سوف تمنح إعفاء لأصحاب هذا المشروع ضريبة أرباح تجارية بنسبة 50% من الأرباح ، فالمطلوب : حساب أثر ذلك علي العائد علي رأس المال المستثمرفى هذا المشروع .